2024/40.

واردات عدد .....
04 ماي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مـشـروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره ثلاثمائة مليون (300.000.000) دولار أمريكي، لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس.

2024/40.

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المُبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس (PRUSA)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى المصادقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة **ثلاثمائة مليون (300.000.000) دولار أمريكي** لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس (PRUSA).

1- الإطار العام:

جابهت تونس خلال الفترة الأخيرة تحديات اقتصادية كبرى منجرة بالأساس عن صدمات خارجية متتالية لا سيما تلك المتعلقة جائحة كوفيد-19 ومن ثم الصراع بين روسيا وأوكرانيا، والذي ترتب عنه اضطرابات كبيرة على مستوى الأمن الغذائي الوطني خاصة في قطاع الحبوب.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت الظروف المناخية على غرار الجفاف المطول بشدة على الإنتاج الفلاحي ببلادنا لاسيما في قطاع الحبوب. إذ شهدت تونس سبعة مواسم جفاف خلال المواسم الثمانية الماضية، بما في ذلك أربعة مواسم متتالية (2020/2019 - 2023/2022). حيث بلغ العجز في التدفقات خلال الموسم 2023/2022 مقارنة بمتوسط الفترة (1 سبتمبر - 31 أوت) للموسم 2021-2022 حوالي مليار و120 مليون متر مكعب. هذا وقد بلغ مخزون المياه في السدود التونسية خلال موفى سنة 2023 حوالي 518 مليون متر مكعب، أي بنسبة امتلاء تناهز 22.4٪.

كل هذه العوامل كان لها تأثير كبير على تنامي الاحتياجات الوطنية من الحبوب، مما تطلب واردات إضافية لضمان الاستقرار الاجتماعي بالبلاد. وهو ما أدى فعليا إلى زيادة الكميات المستوردة من الحبوب وأدى أيضا الى ارتفاع قيمة هذه الواردات 849.3الى . مليون دولار خلال سنة 2021، بزيادة 24٪ مقارنة بسنة 2020، و1مليار و79.6 مليون دولار خلال سنة 2022، بزيادة قدرها 27٪ مقارنة بسنة 2021.

ومن يتوقع خلال السنة الحالية توريد 2.8 مليون طن من الحبوب في ضل ارتفاع متوقع للأسعار العالمية للحبوب بالنظر الى عدة عوامل لا سيما الحرب في الشرق الأوسط.

2- تقديم المشروع:

تزامن هذا الوضع الدقيق للأمن الغذائي مع ضغوطات كبيرة على مستوى المالية العمومية، وهو ما أدى الى الاعتماد على شركاء تونس الماليين قصد توفير التمويلات اللازمة في إطار قروض وهبات لضمان توفير احتياجات البلاد من الحبوب الى جانب وضع وتنفيذ جملة من التدابير المصاحبة الرامية إلى زيادة القدرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

04 ماى 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

وفي هذا الإطار قام البنك الدولي خلال سنة 2022 بتوفير قرض أول بقيمة 130 مليون دولار لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس. كما حضي هذا المشروع خلال سنة 2023 بتمويل إضافي أول عن طريق هبة بمبلغ 11.161.905 دولار أمريكي مسندة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

وفي إطار مواصلة تحقيق الأمن الغذائي ببلادنا ومجابهة الكلفة الإضافية لعمليات التوريد، تم تقديم طلب تمويل إضافي ثان للبنك الدولي وذلك عن طريق **قرض بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي**، والذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 14 مارس 2024.

3- مكونات المشروع:

على غرار التمويلين السابقين، سيتم إنجاز هذا المشروع من قبل ديوان الحبوب وذلك على امتداد ثلاثة سنوات (2024 - 2026). ويتكون هذا المشروع من العناصر التالية:

- **المكون الأول: الدعم العاجل للفلاحين (145 مليون دولار):** يهدف هذا المكون الى التخفيف من تأثير الجفاف على صغار منتجي الألبان والحبوب وزيادة قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ وذلك من خلال رصد:

- مبلغ 70 مليون دولار: لتمويل عملية توريد ما يقارب 250,000 طن من الشعير العلفي حيث يعد إنتاج الألبان مكونا هاما في الاقتصاد الريفي ومصدرا رئيسيا للدخل لصغار الفلاحين، وسيغطي الشعير الذي سيتم توريده حوالي 10 أسابيع من متطلبات الأعلاف، ومن المتوقع أن يستفيد منه ما لا يقل عن 200000 من المربين.

- مبلغ 75 مليون دولار: للمساهمة في تغطية احتياجات منتجي الحبوب من البذور المعتمدة المقاومة للجفاف والحرارة للمواسم الفلاحية الثلاثة القادمة (2025/2024 و2026/2025 و2027/2026) وذلك بمجموع 120000 طن ومن المنتظر أن يستفيد من هذا النشاط حوالي 125000 من صغار منتجي الحبوب.

- **المكوّن الثاني: التزود العاجل بالقمح قصد توفير الأمن الغذائي (155 مليون دولار):** يهدف هذا المكون إلى ضمان إمدادات القمح الطارئة والضرورية للحفاظ على للأمن الغذائي وتجنبا لانقطاع الخبز ومنتجات الحبوب الأخرى على المدى القصير. حيث سيتمّ تمويل عمليات توريد حوالي 352000 طن من القمح (القمح الصلب والقمح اللين حسب الحاجة)، أي ما يناهز 7 أسابيع من الاستهلاك الوطني للقمح.

- **المكوّن الثالث: تعزيز القدرة على الصمود خلال أزمات الأمن الغذائي والتصرف في المشروع (0 مليون دولار):** سيتم تمويل هذا المكون عن طريق الوفورات المتاحة من التمويل الأول للمشروع والبالغ قدرها 8.1 مليون دولار. وبالإضافة إلى كلفة التصرف في المشروع والدراسات الاستراتيجية الجارية، سيمول هذا المكون العناصر الفرعية التالية:

- ✓ **<u>الإرشاد والإعلام (0.5 مليون دولار)</u>:** تستهدف هذه الأنشطة:

* منتجي الحبوب والمربين: قصد توعيتهم كل في مجاله بفوائد البذور المحسنة المتحملة للجفاف والحرارة وأهمية عمليات التداول الزراعي وإدارة المخاطر الزراعية. كما سيتم من خلال هذا العنصر رسم خرائط حول الهشاشة وقابلية التأثر بتغييرات المناخ والتوعية حول ضرورة وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وتحسين ممارسات تغذية الماشية...
* الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة: التوعية والإعلام حول برنامج الإصلاح في مجال الحبوب وحول التدابير المصاحبة
* عامة الناس: الإعلام حول جودة الخبز والتحسيس بأهمية الحد من الإهدار والتبذير.

- ✓ **<u>تحسين المعرفة بالقطاع (3.5 مليون دولار)</u>:** دعم إنشاء قاعدة بيانات شاملة لسلسلة قيمة الحبوب لاستكمال إعداد التعداد الفلاحي الجاري، وتعزيز النظام الوطني للإحصاءات الفلاحية.

- ✓ **<u>دعم الرقمنة (2.0 مليون دولار)</u>:** إنشاء نظام رقمي لسلسلة القيمة للبذور وإنشاء منصة رقمية لتتبع قناة توزيع القمح الصلب.
- ✓ **بناء وحدة للغربلة والتعبئة لبذور الشعير (2.0 مليون دولار).**

- ✓ **أنشطة أخرى (0.1 مليون دولار):** دعم هيكلة سلسلة قيمة بذور البقول لتحسين عزل الكربون في التربة وتقليل استخدام النيتروجين، وأنشطة التدريب المختلفة مثل استخدام وتعديل الآلات الفلاحية لإنتاج الحبوب والحصاد الفعال.

4- الشروط المالية للقرض:

سيتم منح هذا القرض لفائدة ديوان الحبوب حسب الشروط المالية التالية:

- فترة السداد: 28 سنة منها 8 سنوات إمهال

- نسبة الفائدة = ((نسبة الفائدة SOFR والتي بلغت 5.38 % بتاريخ 1 أفريل 2024+ (نسبة فائدة متغيرة وتبلغ 1.49%)) **وتبلغ 6.87 % بنفس التاريخ** .

-عمولة افتتاح: **0.25%** من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ

-عمولة تعهد: **0.25%** من مبلغ القرض غير المسحوب يتم احتسابها ابتداء من 60 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاق القرض.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.